٩٠ خبيراً دولياً يناقشون التحديات.. منظمة التعاون الإسلامي :

مناقشة تدابير عملية لمعالجة الأسباب الجذرية للكراهية والتمييز على أساس الدين

مدني: أصبح التمييز بسبب العرق وإعلان إخفاق التعددية الثقافية وصفة لانعدام الأمن وتأجيج النزاعات والتعصب

ابن معمر: مركز الملك عبد الله للحوار بين أتباع الأديان يصنع فرصا لمناقشة الخلافات بأمان

رئيس مجلس حقوق الإنسان: خارطة طريق لضمان التنفيذ السليم للقرار رقم ١٨/١٦

جدة : عبد الهادي المالكي
تصوير: محمد الحربي

انطلقت في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في مدينة جدة، امس الأربعاء أعمال الدورة الخامسة لمسار إسطنبول (من الاعتماد إلى التنفيذ: كيفية تعزيز التنفيذ الفعال لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦) والخاص بمكافحة التحريض على الكراهية والتمييز والعنف بسبب الدين والمعتقد.

وشهد الاجتماع الذي يستمر يومين، حضورا كثيفا تجاوز ٩٠ خبيرا دوليا في مجالات حقوق الإنسان والأقليات والقانون والسياسية، يمثلون عدة جهات معنية، من بينها دول أعضاء في المنظمة وغير أعضاء ومنظمات دولية وهيئات غير حكومية وأوساط أكاديمية، إلى جانب قانونيين مختصين في هذا الشأن.

وتحدث في الجلسة المفتوحة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد إياد أمين مدني، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير يواخيم روكر، والأمين العام لمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، السيد فيصل بن عبد الرحمن بن معمر، ورئيس مجلس إدارة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، البروفيسور إبراهيم صالح النعيمي.

وقدم رسائل إلى الدورة الخامسة لمسار إسطنبول التي تستضيفها منظمة التعاون الإسلامي في جدة، كل من: مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين، ووزير خارجية الولايات المتحدة، السيد جون كيري، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، والممثلة الدائمة لجمهورية تشيلي لدى الأمم المتحدة في جنيف، السفيرة مارتا موراس، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، السيد ديفيد كاي.

وفي كلمته، شدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد إياد أمين مدني على أن بات من اللازم على الجميع بمختلف المستويات معالجة موضوع مكافحة التحريض على الكراهية والتمييز والعنف بسبب الدين والمعتقد والذي أضحى مظهرا من مظاهر العنصرية، بما في ذلك الموضوع الذي يثير لغطا كبيرا والمتعلق بالحد الفاصل بين حرية التعبير وخطاب الكراهية.

وقال إنه مع تنامي اتجاهات الهجرة التي غيرت البنية الاجتماعية والثقافية لغالبية البلدان والمجتمعات، أصبح التمييز بسبب العرق وإعلان إخفاق التعددية الثقافية وصفة لانعدام الأمن وتأجيج النزاعات والتعصب.

واستشهد مدني بما يرتكبه تنظيم داعش من أعمال تدمير وقتل مريع لغير المسلمين، والمعاملة المروعة التي يتعرض لها المسلمون الروهينجيا في ميانمار، وتدنيس الكتب والأماكن المقدسة، وطباعة رسوم عبثية مسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، مؤكدا أنها كلها عوامل أسفرت عن إشاعة ثقافة التمييز والعنف.

وأضاف أنه لضمان إقامة نظام عالمي قوامه الاحترام المتبادل والتسامح وتقبل التنوع الديني، ظلت منظمة التعاون الإسلامي في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التعصب والتمييز والعنف بسبب الدين والمعتقد.

واعتبر الأمين العام قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٨/١٦ الإطار السياسي العالمي الأكثر توازنا وتركيزا والذي أقرته الأمم المتحدة لمكافحة التعصب والتمييز والتحريض على الكراهية والعنف ضد الناس بسبب الدين أو المعتقد، مشيرا إلى أن القرار فريد من نوعه كونه يتوافر على متابعة ومسار.

وحث مدني المجتمعين على إجراء مناقشات صريحة ومفتوحة وبناءة تحت مظلة التعاون الإسلامي، للمساعدة على إيجاد حلول عملية للقضايا المستعصية، والتي يمكن تطبيقها عالميا عبر مختلف الأنظمة القانونية، مشيرا إلى أن الرسالة الأساسية هي ضمان المعاملة المتكافئة وتوفير الحماية العالمية لحقوق كافة الأفراد والمجموعات والمجتمعات المستهدفة.

من جهته، حذر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير يواخيم روكر من أن تدور النقاشات دون الأخذ في الاعتبار ما يدور على الأرض، مؤكدا أن مكافحة التعصب يجب أن يقوم بها المجتمع برمته وإشراك مؤسسات المجتمع المدني للتنفيذ.

وقال إن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تقدم إسهامات في تنفيذ القرار رقم ١٨/١٦، مع ضرورة وضع خارطة طريق لضمان التنفيذ السليم للقرار.

وفي كلمته، قال الأمين العام لمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، السيد فيصل بن عبد الرحمن بن معمر، إن الاجتماع يناقش قضية جوهرية بالنسبة لمجتمعاتنا تتمثل في كيفية المحافظة على حريتين متساويتي الأهمية: حرية اتباع الإنسان لما يمليه عليه ضميره وممارسته الدينية التي نشأ عليها، وحرية التعبير في الوقت ذاته.

وأضاف أنه ينبغي للحوار بين أتباع الأديان، كما أشار القرار ١٨/١٦ عن حق، أن يكون نواة للجهود المشتركة في محاربة التعصب المرتكب باسم الدين والسعي لمكافحة التفرقة والعنف، مطالبا بتوفير حلول سياسية لمعالجة أسباب التعصب وخطاب الكراهية، مستدركا: أن الحلول السياسية وحدها لا يمكنها بناء الثقة والتعاون بين أشخاص من أديان وثقافات مختلفة، حيث لا يتحقق ذلك إلا من خلال الحوار البناء بين الأفراد والجماعات.

وأشار ابن معمر إلى أن الحوار بشكل فعال يحتاج تقدير مساحة محايدة يتمكن عبرها الجانبان من البدء في فهم وجهة نظر بعضهما البعض، كما ينبغي للحوار أن يكون لقاء على أرضية مشتركة ومتكافئة، إذ أن الانتقاد والإقصاء يقتلان الحوار. وفي هذا الصدد، أوضح ابن معمر أنه من هذا المنطلق يأتي دور مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، إذ "إننا لا نصدر أحكاما ولا نقصي أية أطراف وإنما نصنع فرصا يمكن معها للأشخاص أن مناقشة خلافاتهم بأمان".

أما رئيس مجلس إدارة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، البروفيسور إبراهيم صالح النعيمي، فقال إن المركز يؤكد على أهمية العلاقات المشتركة والتوجه إلى توفير أرضية للحوار والتقارب بين بعضنا البعض، و"نتطلع إلى لعب دور وإدارة التنوع في حياتنا من كافة الجهات المعنية وليس الحكومات فقط".

ويشهد الاجتماع ثلاث حلقات نقاش: تشمل الأولى معالجة مجالات التوتر المحتملة بين المجتمعات وتعزيز التفاهم والحوار، وذلك عبر تبادل وتداول أفضل الممارسات في مجال وضع استراتيجيات تواصل وإنشاء شبكات تعاون وتنفيذ مشاريع في مختلف المجالات الواردة في القرار ١٨/١٦، إضافة إلى تدريب المسؤولين الحكوميين والزعماء الدينيين وقادة المجتمع على معالجة الأسباب الجذرية للتمييز على أساس الدين والمعتقد.

ويتمثل موضوع حلقة النقاش الثانية في مواجهة الدعوة إلى الكراهية الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز والعداوة والعنف، من خلال تدابير إيجابية تتطرق إلى المجاهرة برفض أعمال الاستفزاز والقولبة النمطية والإساءة، وتعزيز الحوار بين أتباع الأديان والثقافات على مختلف المستويات.

وتتعلق حلقة النقاش الثالثة بموضوع فهم ضرورة مواجهة الإساءة والقولبة الدينية السلبية للأشخاص، والتحريض على الكراهية، من خلال اعتماد تدابير تجرم التحريض على العنف الوشيك على أساس الدين أو المعتقد.

ومن المقرر أن يصدر في ختام الاجتماع مجموعة من التوصيات العملية والملموسة للجهات المعنية، وذلك بهدف تيسير عملية تنفيذ خطة العمل والمفاوضات داخل الأمم المتحدة حول مكافحة التحريض على الكراهية والتمييز والعنف بسبب الدين والمعتقد.

يشار إلى أن القرار ١٨/١٦، الذي أصدرته الجمعية العام للأمم المتحدة عام ٢٠١١ بتوافق الآراء، يأتي نتاجا لمبادرة منظمة التعاون الإسلامي من أجل التواصل مع شركائها الرئيسيين داخل الأمم المتحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الشركاء الآخرين، وذلك بغرض صياغة نص يوجه النقاش بعيدا عن المفاهيم الخلافية واقتراح خطة عمل متوازنة وشاملة لمكافحة التحريض على الكراهية والعنف والتمييز بسبب الدين والمعتقد.

منظمة التعاون الإسلامي ومركز الملك عبد الله العالمي للحوار يوقعان مذكرة تفاهم

جدة – عبدالهادي المالكي

وقع امس ، في مدينة جدة، كل من منظمة التعاون الإسلامي ومركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات مذكرة تفاهم من أجل تعزيز التعاون والشراكة فيما بينهما في مجال الحوار بين الديانات والثقافات. ووقع هذه الاتفاقية كل من الأمين العام للمنظمة، السيد إياد أمين مدني، والأمين العام لمركز الملك عبد الله، الأستاذ فيصل بن عبد الرحمن بن معمر.

ويأتي توقيع مذكرة التفاهم هذه في ضوء التحديات العالمية الراهنة التي تستلزم من كافة الكيانات المعنية إيلاء المزيد من الاهتمام والقيام بالمزيد من الأعمال من أجل ضمان التعايش السلمي والوئام والتفاعل بين شعوب

المجتمعات المختلفة، وذلك من خلال تعزيز الحوار بين الديانات والثقافات. ولدى كل من المنظمتين مصالح مشتركة في هذا المجال ويتشاطران القناعة ذاتها بأن الحوار أداة رئيسية في درء النزاعات وفضها وتحقيق السلم المستدام والتماسك الاجتماعي. ومن ثم، قررت المنظمتان، وبموجب مذكرة التفاهم هذه، التعاون فيما بينهما من أجل تحقيق المشاركة القصوى في هذا المجال، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والنشاطات لتعزيز الحوار بين الديانات والثقافات والحضارات عبر العالم.

وترتبط كل من منظمة التعاون الإسلامي ومركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات بعلاقات تعاون تتعلق بالعديد من المشاريع في عدد من الدول، من خلال تنظيم اجتماعات لتعزيز الحوار والتسامح والوفاق وبناء القدرات في هذه البلدان.